تربية وتنشئة الفرد في إطار متوازن بين ثقافة مجتمعه والاحتكاك بالثقافات المجتمعية الأخرى

(دراسة مفاهيمية تحليلية)

دراسة من إعداد
أستاذ دكتور

سالم حسن علي هيكل

أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة الملك سعود

ورقة عمل مقدمة لندوة : مدرسة المستقبل
كلية التربية / جامعة الملك سعود
16-17 / 8 / 1423 هـ
22-23 / 10/ 2002 م

المكتبة الالكترونية
أطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة
www.gulfkids.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الدراسة وأهميتها :

لا شك أن الإنسان هو ركيزة التقدم والرقي الحضاري ، لذلك فإن قضية بناء الشخصية الإنسانية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية كانت ولا تزال وستظل قيد البحث والدراسة طالما كانت هناك حياة استهدافاً لإيجاد السبل والأدوات والمناهج المناسبة لتكوين تلك الشخصية بما يحقق للمجتمعات الإنسانية الاستقرار والتنمية في كافة المناشط الحياتية بها ، بما يتفق وطبيعة وثقافة وظروف وعقيدة كل مجتمع من هذه المجتمعات .
إن مظاهر التقدم والرقي الحضاري التي نراها ونجدها اليوم في دول العالم المتقدم ، هي نتاجاً طبيعيا للتقدم الكبير الذي أحرزته هذه الدول في مجال إعداد وتنمية ثرواتها البشرية ، مما أدى إلى توليد قوى بشرية على مستوى عال في كافة مجالات الحياة النظرية والتطبيقية .
وغني عن البيان أن التربية هي الوسيلة الوحيدة الفعالة لإقامة بناء بشرى قوى ناضج يمكن من خلاله إقامة نهضة حضارية للمجتمع البشري وتحقيق آمال وطموحات أفراده في حياة كريمة مستقرة . ولعل من أبرز الأمثلة التي يمكن أن تذكر في هذا الشأن دولة اليابان التي حققت نهضتها الكبرى عن طريق ثرواتها البشرية (1) التي أعدت لتحقيق هذه النهضة وذلك التقدم الذي أذهل العالم ولا يزال .

وفي الحقيقة فإن التربية تعتبر أكبر عملية حياتية في المجتمع البشري ، وهي ليست عملية سهلة أو بسيطة ولكنها عملية معقده ومركبة ، وهي ليست مسؤولية جهة معينة في المجتمع ولكنها مسئولية المجتمع كله ، كما أنها يجب أن تتم في مرحلة الطفولة حيث عدم النضج والطواعية ومن ثم سهولة إتمامها كما حدث ويحدث في الدول المتقدمة (2).

وقد يعتقد البعض أن التربية هي التنشئة الاجتماعية وحسب ، ولكن التربية عملية أكبر وأشمل من ذلك بكثير ، فهي تتضمن أنواع مختلفة من التنشئة بجانب التنشئة الاجتماعية فهناك التنشئة السياسية والدينية أو العقائدية والاقتصادية والإدارية والقانونية إلى غير ذلك من أنواع التنشئة ، كما أن التربية تهتم بجميع جوانب الشخصية الإنسانية سواء الجانب العقلي أو الجسمي أو الجمالي أو الأخلاقي أو الانفعالي إلى غير ذلك من جوانب شخصية الفرد ، وذلك في إطار متكامل ومتوازن (3) .

والواقع أنه مع صعوبة العمل التربوي في المجتمع البشري وأهمية وضرورة وحتمية هذا العمل لبناء شخصية الفرد في الإطار المأمول ، فإن هناك ثمة صعوبات أو يمكن اعتبارها واجبات لا بد لهذا العمل التربوي أن يضطلع بها ألا وهي ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع ونقله من جيل إلى جيل مع الالتزام بضرورة تجديده والإضافة إليه في ظل الاحتكاك بالثقافات المجتمعية الأخرى ، وفي ظل المستجدات في عالم التكنولوجيا وثوره المعلومات والاتصالات وأيضاً في ظل المفاهيم الجديدة التي طفت

على سطح الحياة المعاصرة في الآونة الأخيرة مثل العولمة والكوكبة والسماوات المفتوحة والعالم باعتباره قرية واحدة ...، إلى غير ذلك من المفاهيم التي تلقي بالكثير من العبء على كاهل العمل التربوي وتزيد من مسئولياته والتزاماته .

إن عملية التربية في المجتمعات البشرية في السنوات الأخيرة لم تعد أمرا سهلا أوهينا كما كانت من قبل ، فإذا كان الحديث منذ فترة طويلة قد أفاض في كون التربية عملية معقدة ومتشعبة وأنها مسئولية المجتمع كله إلى غير ذلك ، فلا شك أن التربية في نهاية القرن الماضي ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين لم تعد كذلك . فلقد ازدادت تعقيدا وتشعبا وأصبح الأمر يتطلب جمع شتات العمل التربوي ووضعه في إطار مجتمعي مناسب يحقق أهداف المجتمع وطموحاته . ذلك أن على التربية مسئولية لا مفر منها ولا مهرب - هي ضرورة أن تضع في اعتبارها قضية الاحتكاك بالثقافات المجتمعية الأخرى كأمر واقع لابد من القدرة على مواجهته في صورته المتطورة المعاصرة خاصة في ظل الأقمار الصناعية وعصر السماوات المفتوحة وانتشار ظاهرة اقتناء الأطباق المستقبلة للقنوات الفضائية العالمية والإقليمية وشبكات الإنترنت .
ثم تأتي القضية الهامة والحساسة والمصيرية ألا وهي الحفاظ على الهوية القومية وثقافة المجتمع الأصلية بجانب الاحتكاك والتعرض للثقافات المجتمعية الأخرى ، وهي عملية ليست سهلة بل هي في غاية الصعوبة والتعقيد وتحتاج إلى جهود متضافرة ومتعاونة ومخلصة ، وخاصة في المجتمعات النامية التي تفتقد وضوح الرؤى والأهداف ، والفكر المجتمعي الواضح والأصيل . (4) .

مشكلة البحث

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي : كيف يمكن بناء الشخصية الإنسانية في المجتمع البشري في إطار متوازن بين ثقافة مجتمعة والاحتكاك بالثقافات المجتمعية الأخرى ؟ .

منهج البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، لرصد القضية محل البحث وتحليلها وبيان أبعادها وتعرف جوانبها المختلفة ورصد تطورها .

محاور الدراسة

يتناول الباحث الدراسة الحالية من خلال عرضه للمحاور التالية : -

- وضوح مفاهيم التربية والتنشئة والثقافة والعولمة ، وارتباط هذه المفاهيم بحركة والمجتمع نحو المحافظة والتغيير.
- التربية والحفاظ على ثقافة المجتمع الأصلية .
- التربية والاحتكاك بالثقافات المجتمعية الأخرى .

أولاً: وضوح مفاهيم التربية والتنشئة والثقافة والعولمة وارتباط هذه المفاهيم بحركة المجتمع نحو المحافظة والتغيير .

لما كانت التربية هي وسيلة بناء الشخصية الإنسانية وإعدادها للحياة والعمل في إطار ثقافة المجتمع وظروفه وطموحاته ، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار تعرض الفرد للاحتكاك بالثقافات المجتمعية الأخرى بصورة أو بأخرى .
ولما كانت التربية من خلال هذا الإعداد والتكوين لشخصية الفرد هي أيضاً وسيلة المجتمع للمحافظة على استقراره في إطار الهوية الثقافية الواضحة والأصيلة له مع العمل على إحداث التغيير المناسب والمطلوب لتنمية المجتمع وإقامة نهضته المنشودة (5) ، فلقد كان من الضروري أن تتعرض الدراسة الحالية لمفهوم التربية باعتباره من المفاهيم العامة والشاملة والمركبة والهامة لإحداث البناء الاجتماعي السليم في ضوء فهم واستيعاب المؤسسات الاجتماعية والأفراد للمفهوم الواضح والأصيل للتربية بما يمكنهم من أداء أدوارهم التربوية المنوطة بهم والمنشودة ، ومن ثم الإسهام في بناء شخصية الفرد القادرة على التكيف مع ثقافة مجتمعه والقادرة أيضاً على الاحتكاك المتزن والحذر والمفيد مع الثقافات المجتمعية الأخرى وخاصة في ظل عصر السماوات المفتوحة وثورة المعلومات والاتصالات .
كما أن التعرض لمفهوم التربية هنا ليس من قبيل عرض أو سرد لما هو متضمن في الكتب والمراجع كنوع من تحصيل الحاصل ، ولكنه يستهدف بيان بعض الأمور التي تؤدي إلى إضعاف عملية التربية ، لما يشوب مفهوم التربية عند كثير من الناس من خلط وعدم وضوح واستيعاب لهذا المفهوم الهام في حياة البشر في صورته السليمة والواضحة ، ومن ثم عدم القدرة على القيام بالأدوار التربوية المنوطة بهم .
وفي هذا الشأن فقد أوضحت إحدى الدراسات التربوية (6) ، أن هناك عدم وضوح لبعض المفاهيم التربوية ومن بينها مفهوم التربية ، لدى العديد من المؤسسات الاجتماعية في المجتمع المصري ، حيث ترتب على ذلك عدم قيام هذه المؤسسات بالأدوار التربوية المنوطة بها ، ومن ثم عدم تحقق الأهداف التربوية المنشودة من العمل التربوي الذي تضطلع به تلك المؤسسات سواء أكانت المدرسة أو وسائل الإعلام أو الأندية الرياضية الاجتماعية أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى.
ولما كان عدم وضوح مفهوم التربية يرتبط أساساً بالخلط الواقع بين كل من مفهوم التربية والتعليم وما يترتب على ذلك من نتائج وآثار هامة وخطيرة تنعكس على سلوك وأداء وعمل وحركة الإنسان المصري في مجتمعه ، من أجل ذلك فسوف تعرض الدراسة فيما يلي لهذا الأمر بما يخدم القضية المطروحة للبحث.

التربية : EDUCATION

نعرض فيما يلي للمفهوم الشامل للتربية والذي يتضمن جوهر ولب عملية التربية وهو السلوك الإنساني واجتماعية الإنسان ..
تعتبر التربية عملية اجتماعية خلقية ، يضطلع بها المجتمع من أجل بناء شخصيات أفراده ، على نحو يمكنهم من مواصلة حياة الجماعة وتحريرها وتطويرها من ناحية ، وتنمية شخصياتهم المتفردة للقيام فيها بأدوار اجتماعية متكاملة الوظائف والمسئوليات من ناحية أخرى .

ذلك أن التربية هي العملية الواعية الموجهة توجيها قائماً على بصر ، من أجل إحداث تغييرات مرغوب فيها في سلوك الفرد ، وبالتالي في سلوك الجماعة التي ينتمي إليها . فمجال فعلها من ناحية هو محتوي الثقافة بقيمها وعناصرها واتجاهاتها وأبعادها الماضية والحاضرة والمستقبلة مترابطة متشابكة ، ومن ناحية أخرى هو كيان الأفراد وشخصياتهم باعتبارهم القوى المستوعبة لهذه الثقافة والتي يتوقف استمرارها وتجديدها على فعلهم فيها . (7) .

وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الخلط بين خصائص ووظائف وأهداف التربية عند تناول ماهية أو مفهوم التربية ، ولذلك جاء عرضنا لمفهوم التربية في إطاره الشامل الذي يركز على جوهر ولب العمل التربوي بعيداً عن المفاهيم الجزئية والتي لا تتفق مع كون أن التربية موضوعها هو الإنسان في صورته المتكاملة ثم بعد ذلك يمكن الخوض في خصائص ووظائف وأهداف التربية مع الأخذ في الاعتبار عدم الخلط بينها أو الاقتصار على إحداها فذلك لا يخدم طرح المفهوم الصحيح للتربية .

التعليم* : INSTRUCTION

يعتبر التعليم جزء هام من العمل التربوي وهو كذلك الجانب المتخصص من هذا العمل والذي يتصل بالتدريس وبموقف المعلم من المتعلم والتفاعل القائم بينهما في الموقف التعليمي . فالتعليم يعني حث الأفراد على التعلم فينقل إليهم المعرفة ويدربهم على مهارات معينة ومحددة ويجعلهم أكثر وعيا بالمعلومات (8).

فالتعليم والتعلم إذن من وظائف المدرسة ، ومن هنا يختلف التعليم المدرسي عن الخبرة الحية التي يعيشها الفرد خارج المدرسة ، فهو في هذه الخبرة يتفاعل مع عناصر مختلفة ، وقد تكون منظمة أو غير منظمة ، وقد لا يقصد التعلم مباشرة ، وإن قصد تحقيق بعض الأهداف ، ويأتي التعلم في سياق تحقيق الأهداف، وقد يأتي التعلم من مصادر كثيرة متنوعة في وقت واحد أو في أوقات مختلفة ، وقد لا يكون خاضعا لنمط واحد محدد .

وترتب على ذلك أن أخذ التعليم أنماطا أو أنواعا تمثلت في التعليم المدرسي (نظامي) Formal Instruction والتعليم الغير مدرسي (الغير نظامي) Non formal Instruction أو التعليم خارج المدرسة ، والتعليم اللامدرسي أو اللانظامي (التعليم العرضي أو من الحياة) وهو نتائج الخبرات الحياتية العرضية Informal Instruction .

يتضح لنا مما سبق أن التربية مفهوم عام وشامل ومركب وأن جوهر هو السلوك الإنساني واجتماعية الإنسان وأن كلمة التربية تترجم إلى الإنجليزية EDUCATION

---

* تترجم كلمة التربية إلى اللغة الإنجليزية EDUCATION أما كلمة التعليم فتترجم إلى INSTRUCTION وذلك أمر بديهي ومنطقي لكون التعليم جزء من التربية وليس هو التربية كما في بعض الكتب والمراجع العربية ومن ثم فلكل مفهوم معنى باللغة الإنجليزية يتفق مع ماهيته وأهدافه . وقد رجعنا في ذلك إلى قواميس المورد وأكسفور وغيرها ... وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة إضافة حرف S إلى كلمة INSTRUCTION فإنها تترجم إلى تعليمات وبدون هذا الحرف فإنها تعنى التعليم .

، أما التعليم فهو جزء من التربية وليس هو التربية كما يعتقد البعض ومن ثم فترجمته إلى الإنجليزية كما وردت في قواميس اللغة الإنجليزية هي INSTRUCTION وليست EDUCATION ، كما أن التعليم جوهرة هو تبسيط المعرفة ونقلها إلى المتعلمين وأيضاً إكسابهم المهارات المختلفة وأن يكونوا على وعي كامل بأهمية العلم والمعلومات .
وفي ضوء وضوح وأصالة كل من مفهومي التربية والتعليم وعدم الخلط بينهما فإن ذلك يؤدي بنا إلى استيعاب العديد من المفاهيم التربوية المرتبطة بكلا المفهومين بصورة دقيقة ومحددة تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة من العمل التربوي والتعليمي .
وقد يقول قائل وما الذي يحدث لو أننا اعتبرنا أن التربية هي التعليم وأن التعليم هو التربية وأن نعبر عنهما بكلمة واحدة هي EDUCATION طالما أن التعليم جزء من التربية ؟ .

وقبل الإجابة على هذا التساؤل الهام فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذا التساؤل يدخل ضمن فهمنا وتعاملنا مع المفاهيم بصفة عامة حيث عدم الوضوح والخلط بين المفاهيم ،ونذكر هنا على سبيل المثال قضية الخلط بين اسم البلد واسم العاصمة فالإنسان المصري يعتبر أن القاهرة هي مصر وأن مصر هي القاهرة، فإذا كان شخص ما في مدينة الإسكندرية ويريد أن يغادرها إلى القاهرة فإنه يقول لك أنه مسافر إلى مصر مع أنه في مصر فعلاً .. وتمر هذه الأشياء ببساطه شديدة ، ولا نستطيع حصر المغالطات والخلط في الحياة المصرية وذلك على سبيل المثال الذي قد يبدو بسيطا مع أنه جد خطير .

وللإجابة على التساؤل المطروح فإنه ينبغي لنا أن نرجع إلى مفهومي التربية والتعليم كما أشرنا إليهما من قبل واستيعاب جوهر كل منهما ، ومن هنا يتضح لنا أننا إذا اعتبرنا أن التربية هي التعليم وأن التعليم هو التربية فإننا بذلك نكون قد قصرنا المسئولية التربوية على كاهل المدرسة وحدها لأنها هي المؤسسة الاجتماعية المنوطة بعملية التعليم ، وهذا في الواقع عبء كبير وثقيل لا تستطيع المدرسة تحمله وحدها في ظل تعقد الحياة وكثرة مفرداتها ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المتطورة والمتنامية والمتسارعة ، حيث أصبحت الحياة شديدة التعقيد، ومن ثم فإنه من البديهي أن تكون التربية مسئولية المجتمع كله .

ومن هنا تأتي أهمية إدراك المفاهيم بصورة واضحة وعدم الخلط بينها ، كما أن ترجمة كلمتي التربية والتعليم إلى كلمة إنجليزية واحدة هي EDUCATION أعطى انطباع أنها عملية واحدة وأن المدرسة هي أساس التربية والتعليم حتى أن وزارة التعليم (وهذا هو المسمى الصحيح) أصبحنا نطلق عليها وزارة التربية والتعليم ومن ثم فقد أخذت وسائط التربية المتعددة الأخرى تتنصل من أدوارها التربوية الأساسية المنوطة بها والمتوقعة منها وتركت المدرسة وحدها في هذا المجال الحيوي الهام ، فكان نتاج ذلك أن المدرسة حتى لم تستطيع القيام بدورها الأساسي وهو التعليم بالصورة المتوقعة منها .
إننا ينبغي أن نراجع مفاهيمنا ونعمل على تحديدها بدقة وأن نلتزم بهذا التحديد الذي يجب أن يتسم بالأصالة أي أن يكون نابعاً من جذور المجتمع وفلسفته وأهدافه وثقافته في إطار من العلمية والاستفادة من تجارب الآخرين دون إفراط أو تعصب ، وكل ذلك

يتطلب مرونة في الفكر وسعة في الأفق حتى نستطيع تحقيق الأهداف المأموله لمجتمعنا .
إن التربية باعتبارها وسيلة المجتمع لبناء شخصيات أفراده وإعدادهم للحياة والعمل وأنها وسيلته للمحافظة على كيانه وعلى استقراره ، وأنها أيضاً وسيلته للتغيير والتنمية وإقامة نهضته ، إنها بهذه الصورة تكون على درجة كبيرة من الأهمية ومن ثم فلا بد من وضعها في إطارها الصحيح والسليم من الناحية المفاهيمية بحيث لا نعتبر أن التربية هي التعليم وأن التعليم هو التربية ، فنحن بذلك نلقي العبء الكبير والثقيل على المدرسة للقيام وحدها بعملية التربية باعتبارها المؤسسة الاجتماعية المنوطة بعملية التعليم في المجتمع ، ولا ريب أن المدرسة لا يمكنها القيام بالعمل التربوي في المجتمع كله وحدها بما يتطلب منها الحفاظ على ثقافته والعمل على تغييره وتنميته مع الاحتكاك المتزن بالثقافات المجتمعية الأخرى. إننا بذلك نكون قد أهملنا دور وسائط التربية الأخرى وأهمها الأسرة ووسائل الإعلام والأندية ودور العبادة والتي تلعب دوراً هاماً في عملية التربية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، كما أننا بذلك نكون قد وضعنا المدرسة في صدام ثقافي مع هذه الوسائط في إطار التناقضات التربوية التي ستنتج عن هذا الصدام البعيد كل البعد عن التكاملية التربوية والثقافية في المجتمع .

أما عن مفهوم التنشئة فإن البحث الحالي يود أن يلفت الإنتباة إلى أن التنشئة مفهوم يقع تحث مظلة المفهوم الشامل للتربية الذي يتضمن العديد من أنواع التنشئة مثل التنشئة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو غيرها ، بجانب إشتمالة على الاهتمام بكل جوانب الشخصية الإنسانية سواء الجسمية أو العقلية أو الوجدانية أو غيرها ، ومن ثم كان لابد من التعرض لهذا الأمر ، حيث يظن أو يعتقد البعض أن التربية هي التنشئة الاجتماعية فقط ، مع العلم أن هذا النوع من التنشئة يعنى بتحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي ناضج يستطيع أن يضبط انفعالاته ولا يخضع في سلوكه إلى حاجاته الفسيولوجية (9) ، ومن ثم فذلك يختلف عن التنشئة السياسية والتنشئة الاقتصادية وغيرها من أنواع التنشئة والتي تقع كلها تحت مظلة المفهوم الشامل والعام للتربية التي من المعلوم أن موضوعها الإنسان ذلك الكائن الحي الذي يجب ألا يغفل أي جانب من جوانب تنمية شخصيته في إطار متكامل ومتوازن بما يتمشى مع ثقافة مجتمعة الأصلية وأهدافه وطموحاته .

وبالنسبة لمفهوم الثقافة فتود الدراسة أن تبين أن الثقافة تعتبر من أشمل وأعم المفاهيم حيث يقع في إطارها وفي كنفها كل الأمور الحياتية المجتمعية والفردية ، وأن التربية هي وسيلتها لنقلها من جيل إلى جيل آخر في المجتمع كما ذكر من قبل .
وتعرض الدراسة فيما يلي للمفهوم الشامل للثقافة كما أوضحه محمد الهادي عفيفي (1970) (10) حيث يذكر أن الثقافة هي نتاج إنساني للتفاعل الاجتماعي بين أفراد مجتمع من المجتمعات ، وهي تنتقل من جيل إلى جيل في المجتمع وتتراكم نتيجة هذا الانتقال ، وهي ليست فطرية وإنما يكتسبها الفرد في سياق نموه وسط الجماعة ، كان أن الثقافة مادية ومعنوية في آن واحد .

وذلك يعني أن الثقافة لها جانبان :

- جانب مادي (الحضارة) وهو ما يتعلق بالأشياء الملموسة المرئية مثل الطرق والكباري والمصانع والمدارس والأجهزة وغير ذلك.
- جانب معنوي وهو ما يتعلق بالأشياء غير الملموسة والتي يستدل عليها من سلوكيات الفرد أو الجماعة وهي تتضمن القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمعايير ، والعلوم والمعارف وغير ذلك.

والواقع أن عناصر ثقافة المجتمع سواء مادية أو معنوية وسواء كانت عموميات (ثقافة المجتمع الأصلية) . أو خصوصيات أو بدائل ومتغيرات ، هي الأمر الذي تعنى به الدراسة ، حيث ضرورة وحتمية المحافظة على ثقافة المجتمع الأصلية ونقلها من جيل إلى جيل بعد تنقيتها من شوائب ثقافية معينة ، وكذلك الأمر بالنسبة للخصوصيات والتي بجب ألا تتعارض أو تتناقض مع الثقافة الأصلية للمجتمع . أما الأمر الهام والخطير والذي سوف تعرض له الدراسة بالتفصيل فهو بدائل ومتغيرات العناصر الثقافية وهي العناصر الثقافية الوافدة أو الدخيلة على ثقافة المجتمع الأصلية ، وهذه البدائل أو المتغيرات الثقافية ليست على نمط واحد ولكنها إما أن تكون عناصر مادية أو عناصر معنوية ، وتكمن أهمية هذه القضية الثقافية من الناحية التربوية في عصر السماوات المفتوحة والاحتكاك المباشر بين الثقافات المجتمعية المختلفة .

أما عن مفهوم العولمة فهو أحد المصطلحات التي ظهرت في الآونة الأخيرة وهو يدخل في إطار الحقيقة التي أصبح عليها العالم الآن حيث أصبح يشبه بأنه كالقرية الصغيرة ، فيما يعني أنه لم تعد هناك انعزالية بين دول العالم ولكن في إطار ثورة الاتصالات والمعلومات أصبحت كل دول العالم تحيا حياة مشتركة متصلة ومترابطة من خلال شبكات الاتصالات والمعلومات المتنوعة وخاصة الأقمار الصناعية وشبكات الإنترنت وغيرها .
ومن هنا جاء مفهوم العولمة والذي يعنى التحول إلى العالمية والبعد عن الإنغلاقية والقولبه والاتجاه إلى الاحتكاك مع الثقافات المجتمعية المختلفة والعمل على الاندماج في إطار المجتمع العالمي وعدم التخوف من ذلك ، وأن العولمة تتطلب كما يذكر بطرس غالي (1998) (11) التعددية اللغوية والثقافية كضرورة لمواجهة التحول إلى العالمية أو العولمة ، وأن هذه التعددية تؤدي إلى تحقيق التعددية السياسية وهي ركن هام في الديمقراطية الدولية .

إن الاتجاه إلى العالمية أو العولمة والذي يتطلب التعددية اللغوية والثقافية هو في الحقيقة أمر تغلفه بعض الحساسية القومية ويحيط به بعض من الحذر والتخوف لكونه يرتبط بقضية المحافظة على ثقافة المجتمع الأصلية والمحافظة على كيانه واستقراره حيث تتطلب العولمة الانفتاح الثقافي والذي يصعب تجنبه أو عدم التمشي معه ، وهذا كله ما تتخوف منه الدول النامية والتي ظلت سنوات طويلة منغلقة على نفسها لأسباب عدة قد يكون أهمها عدم تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، ومن ثم عدم القدرة على اقتناء التكنولوجيا الحديثة والتي هي وسيلة الاحتكاك بالثقافات المجتمعية المختلفة .

أما الآن وقد اتجه العالم إلى التنمية بعيداً عن الحروب والدمار ، فقد حققت الدول النامية معدلات معقولة من النمو الاقتصادي والذي جعلها قادرة على استخدام مفردات التكنولوجيا الحديثة ومن ثم فقد أصبحت قادرة على الاحتكاك والاتصال بالثقافات المجتمعية الأخرى والاتجاه نحو العولمة والعالمية .
وهنا نرى ونجد قضية هامة تسبب الحيرة والقلق للدول النامية وهي تتعلق بالقدرة على ضبط إيقاع الاتجاه نحو العولمة دون إغراق أو تسيب بما يحقق المحافظة على ثقافة المجتمع واستقراره وفي نفس الوقت لا يكون المجتمع منغلق على نفسه ولكنه يصبح منفتحا على العالم ولكن بحدود وضوابط ، وتلك هي القضية المحورية التي لا تزال تسبب الحيرة للمجتمعات النامية ، ذلك أن الانطلاق إلى العولمة بلا حدود ولا ضوابط أمر جد خطير وله عواقب وخيمة على ثقافة المجتمع وثقافة أبناءه وأخلاقهم . ومن هنا فلابد من الإنتباه إلى ضرورة وضع الضوابط والحدود نحو العولمة بحيث تحقق المعادلة الصعبة وهي الاتجاه إلى العالمية وفي نفس الوقت المحافظة على كيان المجتمع واستقراره وثقافته الأصلية .

والواقع أن عرض الدراسة لمفاهيم التربية والتنشئة والثقافة والعولمة كما سبق ليس الهدف منه استعراض هذه المفاهيم وبيانها ، لكن الهدف من ذلك هو تحليل هذه المفاهيم وبيان ماهيتها الحقيقية الواضحة دون التباس أو خلط ثم معالجتها في إطار القضية المطروحة للبحث .
كما أن هذا العرض كان ضرورياً وحيوياً لارتباط هذه المفاهيم بقضية المحافظة على ثقافة المجتمع واستقراره والاحتكاك بالثقافات المجتمعية الأخرى في إطار ما يسمى بالاتجاه إلى العالمية أو العولمة .
كما أن تعرّض الدراسة لهذه المفاهيم ينطلق من أهمية وضرورة استيعاب المجتمع ومؤسساته وأفراده للمفاهيم الحياتية المختلفة وخاصة مفهومي التربية والثقافة ، في إطارها المحدد والواضح والأصيل دون خلط أو التباس أو جمود فكري أو تعصب أو تخوف وما إلى ذلك ، وهذا يسهل قيام المؤسسات والأفراد بأدوارهم المنوطة بهم بصورة سليمة بما يحقق أهداف المجتمع وطموحاته .

ثانياً : التربية والحفاظ على ثقافة المجتمع الأصلية

تلعب التربية بصفة عامة الدور الرئيسي الهام في عملية الحفاظ على ثقافة المجتمع الأصلية واستقراره ، وذلك من خلال الوسائط التربوية المختلفة والتي تعمل على نقل وتبسيط وانتقاء واختزال وتجديد التراث الثقافي عبر الأجيال المتعاقبة . ولا شك أن المدرسة كوسيط تربوي نظامي يبرز دورها هنا بوضوح بين الوسائط التربوية المختلفة ، بحث يمكن تلمسه والشعور به في هذا الشأن ، مع الأخذ في الاعتبار أنه من المفترض أن جميع الوسائط التربوية في المجتمع لها نفس الأهمية على أساس أن التربية مسئولية المجتمع كله وليست المدرسة وحدها .

كما أن ذلك يبدو بوضوح في إطار ضرورة وحتمية التكاملية التربوية في المجتمع ، إلا أن المدرسة لها خصوصية في العمليات التربوية والثقافية المختلفة وخاصة في الدول النامية التي تتنصل فيها الوسائط التربوية الأخرى غالباً من أدوارها التربوية الثقافية المنوطة بها وتترك الأمر بين يدي المدرسة وحدها ، وهذا في الواقع خطأ جسيم يهدم

جوهر التكاملية التربوية والثقافية ويهدد قضية المحافظ على ثقافة المجتمع واستقراره . وهذا الأمر لا نراه في الدول المتقدمة التي أدركت تماما أهمية هذه التكاملية وعملت على قيامها ودعمها من خلال الفلسفة المجتمعية الواضحة والأصيلة التي يتبناها كل مجتمع من المجتمعات المتقدمة .

ولأن المدرسة هي الوسيط التربوي الذي غالبا ما توكل إليه الدول النامية عملية المحافظة على ثقافة المجتمع ونقلها في إطار المحافظة على كيان المجتمع واستقراره حيث تعمل المدرسة على الحفاظ على الموروثات الثقافية والوطنية والعادات والسلوكيات وما إلى ذلك . فلا شك أن المدرسة لها شأن كبير في المجتمعات النامية في هذا الشأن ، وخاصة فيما يتعلق بالحراك الاجتماعي للأفراد والجماعات ، حيث تسعى كل جماعة وكل فرد للحصول على أفضل خدمة تعليمية تضمن لهما المضي قدما في الحراك الاجتماعي نحو أفضل الوظائف وأفضل المراكز الاجتماعية في المجتمع . وبناء عليه فقد ظهرت في العديد من الدول النامية قضية أو إشكالية التعددية التعليمية من أجل المزيد من الحراك الاجتماعي والتميز وكذلك من أجل العديد من المكاسب الخاصة ، حيث أخذت ظاهرة التعليم الخاص في النمو المطرد في إطار من التعددية التعليمية مما أدى إلى طبقية تعليمية ومن ثم طبقية اجتماعية وثقافية أدت إلى اهتزاز ثقافة المجتمع الأصلية وإصابة بعض عناصرها الأساسية بالخلل والوهن . (12) .
وفي هذا الشأن يذكر ممدوح الصدفي (1987) (13) أن ظاهرة المدارس الخاصة والمدارس ذات المستوى الرفيع ومدارس اللغات في مصر ، تعتمد قواعد القبول غير المكتوبة وغير المعلنة في أغلب ، إن لم يكن في جميع هذه المدارس ، على توافر بعض الصفات الموروثة في الأطفال المقبولين مثل المستوي الاجتماعي والاقتصادي ووظائف أو مهن الأباء وثقافتهم وكذلك في بعض الأحيان على ديانتهم .

وهكذا تنشأ الطبقية الاجتماعية الثقافية من خلال الطبقية التعليمية التي تصنف الأطفال حسب مستوياتهم وينقسم المجتمع التعليمي إلى طبقات اجتماعية وثقافية متعددة ومتباينة وهكذا تضرب ثقافة المجتمع الأصلية بواسطة أحد الوسائط التربوية في المجتمع وهي المدرسة أي من داخل المجتمع وليس من خارجه ، وذلك يسهل إلى حد كبير عملية الاختراق الخارجي لثقافة المجتمع وتقويضها .

إن الحفاظ على ثقافة المجتمع الأصلية يتطلب من الدول النامية أن تقتدي بالدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودولة اليابان وغيرهما ، من حيث البحث عن العوامل والقوى التي جعلت هذه الدول تصل إلى هذه المرتبة من التقدم والرقي والازدهار من خلال الحفاظ على ثقافاتها والعمل على تجديدها بما يحقق لها هذا التقدم دون المساس بالعناصر الأصلية لهذه الثقافات ، على أن يكون هذا الإقتداء بعيداً عن العقائد واللغات وكذلك بعيداً عند الأخذ بالقشور دون الجوهر، وأن الإقتداء يكون من خلال العناصر التالية :
- أن يتبنى المجتمع فلسفة حياتية واضحة بلا غموض وأصيلة بحيث تكون نابعة من جذور هذا المجتمع مثلما تتبنى أمريكا الفلسفة البراجماتية والتي ينبثق عنها الفلسفة التربوية والفلسفة التعليمية وغيرهما مما يوجه حركة الحياة في المجتمع الأمريكي .
- أن تقوم كل المؤسسات الاجتماعية بالأدوار التربوية المنوطة بها على أكمل وجه في

إطار فلسفة وثقافة وأهداف وطموحات المجتمع .
- أن يكون هناك تكاملية في الأدوار التربوية لجميع الوسائط التربوية بلا تناقضات أو نقائص أو إشكاليات يمكن أن تكون نتيجة لعدم تواجد التكاملية التربوية في المجتمع .
- عدم السماح بقيام التعددية التعليمية في المجتمع وأن يكون هناك وحدة واتساق في عملية بناء وإعداد الفرد للحياة والعمل في مجتمعه .
- أن التعددية الثقافية واللغوية لا تعنى بالضرورة قيام التعددية التعليمية في المجتمع ولكنها تعنى أن ينفتح المجتمع على الثقافات المجتمعية المختلفة ليتعرف عليها لا ليتقمصها ، ليأخذ منها كل مفيد لا ليقلد ويحاكى ما فيها دون تفكير أو تمييز ، كما أن التعددية اللغوية تجعل التعرف على الثقافات الأخرى والاستفادة منها أمر سهل ويسير وذلك دون إهمال للغة المجتمع ولكن ذلك يحدث في إطار أن من عرف لغة قوم أمن مكرهم .

إن عملية التربية في ظل مجتمع يتبنى فلسفة مجتمعية وفلسفية تربوية واضحة وأصيلة ، وأن كل المؤسسات الاجتماعية فيه تقوم بأدوارها التربوية والثقافية المنوطة بها في إطار من التكاملية والوحدة والاتساق بعيداً عن التعددية التربوية والتعليمية مع الأخذ بالتعددية الثقافية واللغوية بما يفيد المجتمع بعيدا عن التقليد والمحاكاة ، إن التربية في مثل هذا المجتمع تصبح عملية سهلة وميسورة وواضحة المحتوى والهدف ، وهي في نهاية الأمر سبيل المجتمع لتحقيق كيانه واستقراره والحفاظ عليه وفي نفس الوقت تحقيق التنمية لهذا المجتمع وإقامة نهضته المنشودة .

ثالثاً : التربية الاحتكاك بالثقافات المجتمعية الأخرى

تعتبر التربية من أصعب وأعقد العمليات الحياتية والمجتمعية ، وذلك يعزى لأنها عملية موضوعها الإنسان ومسئوليتها تقع على كاهل المجتمع كله وليس جماعة بعينها أو مؤسسة اجتماعية واحدة كما يعتقد البعض بالنسبة للمدرسة مثلا ، ومن ثم فالتربية عمل مجتمعي يتطلب الصبر والوقت والعلم ، ولعل تمسك الدول المتقدمة بهذه الأمور الثلاثة وإدراك قيمتها لنجاح العمل التربوي في المجتمع هو الذي جعلها تحقق نجاحات رائعة في عملية تربية البشر بها ، ولعل أيضاً دولة اليابان خير مثال على ذلك ، فهي دولة لم تحقق تقدمها ونهضتها التي انبهر بها العالم كله إلا من خلال ثروتها البشرية التي أحسن إعدادها و تنشئتها من خلال عملية تربوية رائعة ومتكاملة ومتسقة تستند إلى ركائز فلسفية مجتمعية واضحة وأصيلة .
والواقع أن عملية التربية منذ زمن بعيد كانت عملية سهلة وغير معقدة في مجتمعات كانت تتسم بالهدوء وعدم تعقد وتشابك الثقافات وتفرع العلوم ، فكانت التربية عملية تتم بدون معاناة وبسهولة تتمشى مع سهولة الحياة نفسها ، ذلك أن الوسائط التربوية المسئولة عن إتمامها لم تكن تتعدى الأسرة والمدرسة . كما أن الحياة كانت بسيطة ولم تكن قد ظهرت المستجدات العلمية والتكنولوجية الحديثة وتوابعها ، أما في السنوات والأخيرة ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين فإن عملية التربية أصبحت في غاية الصعوبة والتعقيد وخاصة بالنسبة للدول النامية المستقبلة لثورة العلوم والتقنيات الحديثة ، والتي أصبحت لا تستطيع التنصل من مواجهة تيارات العلم الحديث وثورة المعلومات والاتصالات الحديثة المتطورة حيث أصبح العالم كالقرية الصغيرة ، وبات على هذه الدول التحرك في اتجاه العولمه أو العالمية .

إن المسئولية الواقعة على عاتق التربية في الدول النامية هي حقيقة مسئولية ضخمة وثقيلة ، ذلك أنه من المفترض أن تحافظ التربية على ثقافة المجتمع وكيانه واستقراره وفي نفس الوقت تسعى إلى التغيير والتنمية من خلال الإضافة والتجديد والتحديث ، وذلك كله في إطار الاحتكاك بالثقافات المجتمعية المختلفة والاتجاه إلى العالمية وما يتضمنه هذا من محاذير ومخاوف وقلق من الإغراق في العالمية دون حساب أو ضوابط محددة ، مما قد يشكل خطرا حقيقيا على ثقافة المجتمع الأصلية، وبناء عليه فإن المجتمعات النامية مطالبة بجانب ما ذكرته الدراسة من قبل من متطلبات الحفاظ على ثقافة المجتمع وكيانه واستقراره ، أن تضع القيود والضوابط المرنة على عملية الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات الأخرى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن التربية في هذه المجتمعات ومطالبه بإكساب الإفراد السلوكيات والمعلومات التي تجعلهم قادرين على الاحتكاك الحذر المرن مع الثقافات المتباينه دون جمود أو تخوف طالما أن إعداد هم التربوي كان واضح الأهداف مستندا إلى فكر تربوي واضح وأصيل ، هذا بالإضافة إلى التعامل مع التعددية الثقافية واللغوية في المجتمع النامي بحذر وحيطة بعيداً عن الإفراط والتقليد الأعمى ، على اعتبارا أن هذه التعددية أمر لا مفر منه للاتجاه إلى العالمية ، كما أنه لا بد لهذه المجتمعات النامية التخلص من التعددية التعليمية القائمة بها ، والتي لا توجد في الدول المتقدمة التي تسعى للسير في ركابها في إطار العولمة .

والحقيقة أن المحافظة على التراث الثقافي والعمل على الإضافة والتجديد فيه من خلال الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات والثقافات المتباينه ، هما وجهان لعملة واحدة تتمسك بها عملية التربية وتحاول جاهدة أن تحقق تلك المعادلة الصعبة ، وفي هذا الشأن يذكر عبد الغني عبود (1980) ، (14) أنه لو كانت المحافظة في الثقافة تفرض نفسها ، لمجرد التشبث بالقديم ، اعتزازا به ، أو عجزا عن التجديد، فإنها تكون محافظة مريضة ، تضر بالمجتمع ، أما لو كانت هذه المحافظة في الثقافة، تفرض نفسها ، بسبب تعقل واتزان ، يفرضان عدم الجري وراء كل جديد ، وعدم الانبهار بكل وافد ، فإنها تكون محافظة صحية ، تدفع بعجلة المجتمع إلى الأمام ، على عكس ما يراه قصار النظر ، محدودو الفهم . قاصرو التفكير .

ويضيف قائلاً أنه لو كان التجديد في الثقافة يفرض نفسه ، لمجرد الجري وراء كل جديد ، انبهارا به ، أو عجزا عن فهم قيمة التراث القائم ، فإنه يكون تجديدا مريضا يضر بالمجتمع . أما لو كان هذا التجديد سببه أنه أمر يفرض نفسه على الثقافة وعلى المجتمع ، وأنه أمر مناسب للعناصر الثقافية القائمة فإنه يكون تجديدا صحيا ، ينهض بالمجتمع .

وفي شأن الوظائف الاجتماعية للتربية في ظل العصر الحديث الذي يتميز بالتغيرات المتسارعة والتقدم المذهل في العلم والابتكارات وانفتاح المجتمعات البشرية على بعضها البعض والصراع بين القيم والتغير في أساليب المعيشة وعادات الناس وتقاليدهم ، يذكر محمد الهادي عفيفي (1970) (15) أنه من أهم هذه الوظائف عملية نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل بواسطة الوسائط التربوية المختلفة في المجتمع ، وهي عملية قد تبدو أنها بسيطة وسهلة في المجتمعات المستقرة البسيطة أما في عالمنا المعاصر حيث تتغير الثقافة الإنسانية في سرعة كبيرة وتتراكم المعارف بدرجات متزايدة وتتشابك الثقافات الإنسانية فلا شك أن الأمر يختلف إلى درجة بعيدة .

ويضيف أيضاً أن التبسيط من وظائف التربية الهامة ، ذلك أن المدنية الحديثة تمتاز بالتعقيد وأنه من العسير أن تنتقل عناصرها إلى الصغار الناشئة في صورتها التي توجد عليها في الحياة ، كما أن على التربية أن تختار وتنتقي العناصر الثقافية لنقلها إلى

الصغار بحيث تكون عناصر طيبة مناسبة يمكن استخدامها لبناء مستقبل أفضل للمجتمع .
وهناك أيضا من الوظائف الاجتماعية للتربية عملية الاقتصاد الثقافي والتي تعنى بحسن الاختيار والتمييز بين العناصر الثقافية القديمة المفيدة والجديدة وتحقيق التكامل بين فروع المعرفة ، وتقديم نتاج المعرفة الإنسانية المتراكم في شتى فروعها في صورة واضحة موجزة حتى يمكن للناشئة التعرف على نتائج جهود البشرية السابقة والحالية في أقل وقت ممكن وبأقل جهد ممكن أيضاً .
والواقع أنه من أهم الوظائف الاجتماعية للتربية أيضاً عمليتي الحذف والتجديد والإضافة ، وذلك في ظل دورها الهام في إعداد وتنشئة الأفراد للحياة والعمل في إطار الاتجاه إلى العالمية والالتحام والاحتكاك بالثقافات المجتمعية المتباينه والذي يقتضي عدم الجمود والمرونة والخلق والابتكار ، وفي هذا الشأن يذكر إبراهيم عصمت مطاوع (1995) (16) ، أن قصر مفهوم التربية على نقل التراث الثقافي ووصفها بأنها معبر وكوبري لنقل التراث من جيل إلى جيل ، مفهوم تقليدي ، محافظ إلى درجة بعيدة ، ذلك أن التربية ليست شيئاً جامداً ، إنما هي عملية حيوية تنمو بنمو خبرات الأفراد وتجدد مفاهيمهم ، وأن ثبات التربية عند النقل الثقافي فقط يعتبر بمثابة الموت ، ومن ثم موت المجتمع الذي تنتمي إليه .
إن تناول قضية التربية ودورها في ظل الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات المختلفة، لا يكتمل إلا بالتعرض لعناصر الثقافة والتي يأتي في مقدمتها عموميات الثقافة (الثقافة الأصلية للمجتمع) والتي يجب الحفاظ عليها من أجل المحافظة على كيان المجتمع واستقراره كما ذكر من قبل . ثم تأتي عناصر ثقافية أخرى وهي الخصوصيات التي تميز جماعة عن أخرى في نفس المجتمع ، وهي عناصر تحتاج حقيقة في المجتمع المصري إلى بعض العمليات الانتقائية للتخلص من عناصر ثقافية ضررها أكثر من نفعها .
ثم يأتي الحديث عن الجزء الثالث والأخير من عناصر ثقافة المجتمع ألا وهي البدائل والمتغيرات ، وهي تلك العناصر الثقافية الوافدة أو الدخيلة على ثقافة المجتمع الأصلية ، وهي عناصر ثقافية محل جدل واختلاف نظرا للضرر المتنامي لكثير منها . فعلى سبيل المثال نرى ونجد أن الكمبيوتر في بداية نشأته وتوافده على الثقافات المجتمعية المختلفة كعنصر ثقافي وافد على هذه الثقافات ، كان أحد نتائج العلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة وكان مفيداً للغاية ولا يزال ، إلا أنه مع ظهور شبكات الإنترنت واتصالها بشبكات الكمبيوتر على مستوى العالم ، أخذت بعض الأيدي تعبث بهذه الشبكات وذلك باستخدامها في بث مواد خليعة وأفلام فاضحة وعرى صارخ ، مما قلل من نفع جهاز الكمبيوتر وجعله بشكل عنصر ثقافي ضار خاصة بالنسبة للمجتمعات النامية التي قد لا تحسن استخدام هذا الجهاز الاستخدام الأمثل .

وهكذا نرى ونجد أن العناصر الثقافية الوافدة مع أهميتها وضرورتها لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، إلا أنه ينبغي أن نلفت الانتباه إلى ضرورة وضع ضوابط وحدود لاستخدامها بحيث لا تأتي بنتائج عكسية لما يمكن أن يتوقع فيها .
وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن هناك عناصر ثقافية بديلة أو وافدة يمكن أن تكون نافعة وفي نفس الوقت يمكن أن تكون ضارة مثل الكمبيوتر والهاتف والإنترنت وأجهزة الإذاعة والتليفزيون وغيرها . ومن ثم فلا بد من الحرص والحذر وقبل ذلك التمهيد الفكري لأفراد المجتمع حول كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة وكيفية الاستفادة

الحقيقية منها ، حتى لا تكون ضريبة الاحتكاك الثقافي غالية وثمنها فادح ، وحتى تصبح مسئولية التربية أكثر سهولة ويسر . ولا شك أن وسائل الأعلام والمدرسة يمكنهما لعب دور مؤثر في توعية الناشئة والكبار أيضاً تجاه هذا الأمر بحيث يتجنبوا مخاطر التكنولوجيا الحديثة ويحققوا أعلى درجة استفادة منها .
وتجدر الإشارة هنا إلى المجتمع المصري الذي يمكنه تجنب مخاطر أجهزة التكنولوجيا الحديثة وتحقيق أعلى درجات الاستفادة منها ، وذلك ببعض التوجيهات والتوعية عن طريق المدارس ووسائل الأعلام مع ترشيد استخدام هذه الأجهزة ونشر البث الفضائي للبرامج المصرية على كامل السماء المصرية حتى يحجب عنها البث الخارجي للبرامج التي لا تتفق مع طبيعة المجتمع المصري وثقافته.
ولا شك أن المجتمع المصري الذي ظل يعاني من الاستعمار الإنجليزي سنوات طويلة ومع ذلك لم يستطيع هذا الاستعمار نشر لغته وصبغ اللسان المصري بها كما فعل الاستعمار الفرنسي في الجزائر والمغرب على سبيل لمثال ، ولم يستطيع أيضاً نشر ثقافته بين أفراد الشعب المصري الذين يتمسكون بدينهم مهما كانت الظروف لأنهم خير أجناد الأرض ، لاشك أن هذا المجتمع قادراً على مواجهة الاحتكاك الثقافي مع المجتمعات الأخرى والتحكم في مسيرته نحو العالمية أو العولمة بما يحفظ له كيانه واستقراره مهما كانت التحديات والإغراءات ، فالسواد الأعظم من الشعب المصري يمتلك قدرة وحصانه تجاه ذلك.

ولكن يبقى دور الدولة كقدوة وكمرشد وموجة ومخطط للسياسات ومتحكم في حركة الحياة في المجتمع ، فلابد للدولة أن تعيد النظر في سياسات التعليم من حيث محتوي المناهج وإعداد المعلم والعمل على القضاء على التعددية التعليمية بما يحقق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وبما يؤدي إلى الوحدة والاتساق في العمل التربوي والتعليمي المصري ، وهذا أمر هام في إتجاه الدولة نحو العالمية والحفاظ على ثقافة المجتمع المصري واستقراره .
كما أن الإعلام المصري علية دور هام ومؤثر في ملأ الفراغ الفكري للناشئة والشباب والكبار بما ينفعهم وينفع مجتمعهم ، فلا بد للإعلام المصري أن تكون له شخصيته وذاتيته بعيدا عن التقليد القائم والمحاكاة لكل ما هو أجنبي خاصة ونحن مجتمع إسلامي عربي نامي يحتاج إلى التوجيه والإرشاد حتى يستطيع أن يقف في مصاف الدول المتقدمة ويسايرها في تقدمها و نهضتها مستفيدا من العناصر المفيدة في ثقافتها ، متمسكا بثقافته الأصلية محافظاً على كيانه واستقراره.

المراجع

(1) لمزيد من التفصيلات يمكن الرجوع إلى :
- محمد محمد سكران : من التجارات المعاصرة في تربية الطفل ما قبل المدرسة – التجربة اليابانية ، بحث مقدم إلى مؤتر معلم رياض الأطفال الحاضر والمستقبل ، جامعة حلوان –كلية التربية ، المجموعة الكاملة لأبحاث المؤتمر ، القاهرة ، 14-16- إبريل 1987م .
- ثناء العاصي : دراسة تحليلية لنظام التعليم في اليابان ، مجلة دراسات تربوية – رابطة التربية الحديثة ، المجلد الثاني – الجزء الثامن ، القاهرة، سبتمبر 1987م .
- أدوين إيشاور : اليابانيون ، ترجمة ليلى الجبالى ، عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أبريل ، 1989م.
(2) أنظر ..
- See.. Dewey, John. Democracy and Education, New York, Macmillan Company, 1948.
- ممدوح الصدفي محمد مع سالم حسن هيكل : تربية الطفل المصري بين ممارسات الواقع وطموحات المستقبل، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول – مركز دراسات الطفولة – جامعة عين شمس، القاهرة مارس 1988م .
- محمد الهادي عفيفي : في أصول التربية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، 1970م .
(3) إبراهيم عصمت مطاوع : أصول التربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة، ط 7 ، 1995م .
(4) أنظر .. سعيد إسماعيل علي : محنة التعليم في مصر ، كتاب الأهالي ، العدد الرابع ، القاهرة ، نوفمبر 1984م ، ص 39 ، ص 40.
- ممدوح الصدفي محمد مع محمد وجيه الصاوي : فلسفة التعليم الابتدائي ، جامعة الأزهر ، كلية التربية ، القاهرة ، 1986، ص .80 مع ص 81 .
(5) ممدوح الصدفي محمد : تباين الوظائف الاجتماعية للمؤسسات التعليمية في بعض دول العالم ، التربية ، مجلة للأبحاث التربوية ، القاهرة ، جامعة الأزهر ، كلية التربية ، العدد الثامن ، السنة الخامسة ، ديسمبر 1987م .
(6) نبيل عبد الحليم متولي مع سالم حسن هيكل : أثر وضوح المفاهيم التربوية على قيام المؤسسات الاجتماعية في مصر بدورها التربوي المتوقع- دراسة ميدانية ، بحث مقدم إلى مؤتمر نحو مشروع حضاري تربوي لمصر ، رابطة التربية الحديثة مع كلية التربية – جامعة عين شمس، 11-13 أبريل 1987م.
(7) محمد الهادي عفيفي : في أصول التربية – الأصول الثقافية للتربية ، القاهرة ، مكتبة الابخلو المصرية ، 1987م .
(8) أنظر .. المرجع السابق .
(9) أحمد عبد العزيز سلامة مع عبد السلام عبد الغفار : علم النفس الاجتماعي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، (د. ت .) .
(10) محمد الهادي عفيفي : في أصول التربية ، مرجع سابق ،
(11) بطرس غالي : التعددية اللغوية والثقافية ضرورة لمواجهة التحول إلى العالمية ، حديث خاص لجريدة الأهرام ، القاهرة ، الأهرام في : 1998/9/30م ص 7 .

(12) سالم حسن علي هيكل : تصور مقترح لإقامة تعليم مصري عام وطني موحد – دراسة تحليلية نقدية ، التربية مجلة للأبحاث التربوية ، جامعة الأزهر ، كلية التربية ، العدد 63، يوليو 1997م ، .
(13) ممدوح الصدفي محمد : تباين الوظائف الاجتماعية للمؤسسات التعليمية في بعض دول العالم ، مرجع سابق ، ص 55 مع ص 56. .
(14) عبد الغني عبود : التربية ومشكلات المجتمع ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ط1 ، 1980م ، ص 48 مع ص 49 .
(15) محمد الهادي عفيفي : في أصول التربية ، مرجع سابق ، ص ص 157-173 .
(16) إبراهيم عصمت مطاوع : أصول التربية ، مرجع سابق ، ص 43 .